

GUID 5290

دليل الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية

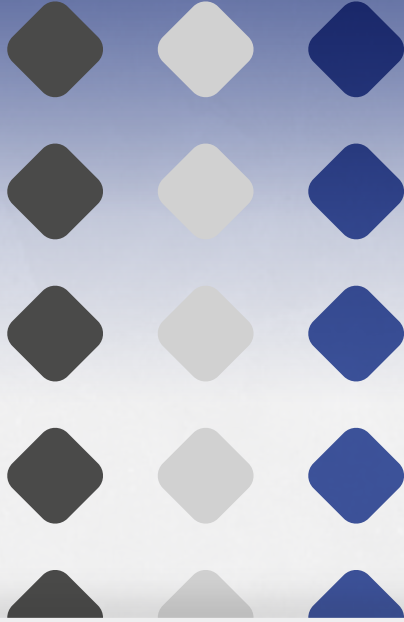
إن الأدلة الإرشادية تصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة
العليا للرقابة (الانتوساي) كجانب من إطار
الإصدارات المهنية للانتوساي
(www.issai.org) لمزيد من المعلومات في الموقع



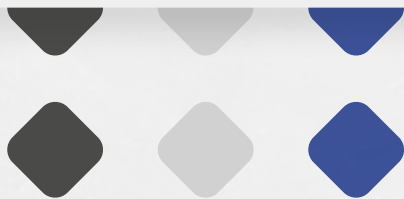
INTOSAI



INTOSAI



انتوساي , 2019



الفهرس

5	الاختصارات
6	1. المقدمة
8	2. تعريف المؤشرات الوطنية الرئيسية
10	3. الهدف
11	4. مجال الاستخدام والتطبيق
	5. المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة على تطوير واستخدام
13	المؤشرات الوطنية الرئيسية
13	5.1 الاستقلالية والأخلاقيات
15	5.2 المستخدمون المستهدفون والأطراف المسؤولة
15	5.3 الموضوع
17	5.4 الهدف الأهداف من الرقابة
19	5.5 منهج الرقابة
19	5.6 معايير الرقابة
20	5.7 المهارات

6. هيكمل معايير رقابة تطوير واستخلام المؤشرات الوطنية الرئيسية 22

24 6.1 تحليل الإطار القانوني والمنهجي

26 6.2 تحليل مدى كفاية وملائمة مجموعة المؤشرات

27 6.3 جودة مجموعة المؤشرات

31 6.4 اتساق نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية مع الأنشطة الأخرى

33 6.5 جدوى وصلاحيّة مؤشرات القيم المستهدفة

34 6.6 كفاية إجراءات الرصد والتقييم

35 6.7 تقييم تحقيق الأهداف

37 الملحق أ- التعاريف

40 الملحق ب . المصادر الرسمية

الاختصارات

دليل	دليل الإنتوساي
كونغرس الإنتوساي	الكونغرس الدولي للأجهزة العليا للرقابة
الإنتوساي	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة
ISSAI	المعايير الدولية لأجهزة العليا للرقابة
INTOSAI-P 1	إعلان ليما
INTOSAI-P 10	إعلان مكسيكو بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة
ISSAI 100	المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام
ISSAI 300	مبادئ رقابة الأداء
ISSAI 400	مبادئ رقابة الالتزام
ISSAI 3000	معياري رقابة الأداء
GUID 3910	المفاهيم الأساسية لرقابة الأداء
GUID 3920	عملية رقابة الأداء
GUID 9020	دليل تقييم السياسات العامة (قبل وثيقة إطار التوجيهات والإصدارات المهنية للإنتوساي)
ISSAI 4000	معياري رقابة الالتزام
المؤشرات الوطنية الرئيسية	المؤشرات الوطنية الرئيسية
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الأجهزة العليا للرقابة	الأجهزة العليا للرقابة
أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة
منظمة الأمم المتحدة	منظمة الأمم المتحدة
مجموعة العمل	مجموعة عمل الإنتوساي حول المؤشرات الوطنية الرئيسية

المقدمة

- (1) مع تسارع وتيرة التغيير في جميع جوانب الحياة، تواجه الحكومات الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات جديدة أكثر تعقيدا في ضمان الأداء والمساءلة. و حل هذه المشكلات، يجب ضمان توافق برامج سياسات الحكومات مع النتائج الموجهة نحو النتائج و التي تعني المواطنين. وهذا يتطلب اتخاذ القرارات المستنيرة حول الأهداف الاستراتيجية وغايات السياسة مع اتخاذ التدابير لضمان الاقتصاد و كفاءة وفعالية تنفيذ هذه القرارات وكذلك لتحقيق الآثار المتوقعة.
- (2) نظرا لدور ومسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة في ضمان الفعالية والمساءلة على المستوى الوطني، يمكن أن تقدم الأجهزة العليا للرقابة مساهمة كبيرة في تحديد طرق مواجهة التحديات الوطنية الرئيسية.
- (3) من ضمن أهم الأدوات المطلوبة لحل المشكلات وتحقيق النتائج النهائية على المستوى الوطني هي تطوير أنظمة قياس الأداء وتقييم الفعالية وفقا للمؤشرات الرئيسية. يمكن لمثل هذه الأنظمة أن تمكن تحليل الظروف والاتجاهات وقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج المرجوة والنجاح في تحقيق الأهداف وكذلك تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة للتدابير المتخذة. يمكن استخدام نتائج هذا العمل للاسترشاد بها عند التخطيط الاستراتيجي وكذلك تحسين تقارير الأداء والمساءلة و توفير التحليل الفعال للسياسات بالإضافة إلى تقييم البرامج و السياسات العامة .
- (4) كانت أنظمة تقييم الأداء وفقا للمؤشرات الرئيسية أحد الموضوعات المطروحة ضمن مؤتمر الإنكوساي التاسع عشر في المكسيك عام 2007. وتم في اتفاقيات مكسيكو تحديد خمس وظائف يمكن أن تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في مجال تطوير واستخدام أنظمة المؤشرات:

- أ. تحديد الحاجة للمؤشرات الوطنية الرئيسية على مستوى الدولة.
 - ب. المساهمة في نشر الثقافة والتعريف بالجهود المتعلقة بالمؤشرات الوطنية الرئيسية.
 - ج. تقييم العملية المتبعة في تطوير المؤشرات و/أو انظمة المؤشرات.
 - د. الرقابة على جودة وكفاية وموثوقية المعلومات حول المؤشرات .
 - هـ. استخدام المؤشرات للتقييم و إعداد التقارير حول التقدم الوطني.
- (5) لقد تم إنشاء مجموعة عمل الإنتوساي (مجموعة العمل) لتسهيل تبادل المعلومات بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة وضمان نجاحهم بتنفيذ مختلف الوظائف المتعلقة بالعمل في مجال المؤشرات الوطنية الرئيسية.
- (6) وفقا لقرار الأمم المتحدة A/Res 70 /1 (الفقرتان 47 و48)، تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمهام ذات الصلة وذلك على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ”للمساعدة في هذا الشأن يتم إعداد المؤشرات المناسبة. ومن أجل تقييم التقدم المحرز وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب، هناك حاجة إلى بيانات مفصلة وموثوقة وذات جودة عالية و في الوقت المناسب. إذ تعتبر هذه البيانات ضرورية لعملية صنع القرار“. تركز الأولوية الشاملة 2 في الخطة الاستراتيجية للإنتوساي 2017-2022 على مواصلة رصد ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق الجهود الدولية المبذولة لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى ضوء التفويضات الممنوحة لكل جهاز رقابي على حده. ويعد إنشاء إطرادات عمل للبيانات المناسبة على المستوى الوطني خطوة مهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وكذلك المراقبة والمتابعة اللاحقين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- (7) تم إعداد دليل الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية (GUID 5290) كجزء من نظام التوثيق المهني للإنتوساي (IFPP) وذلك وفقا للمفاهيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام (ISSAI 100)

تعريف المؤشرات الوطنية الرئيسية

(8) التعريف. لأغراض هذا الدليل تم تعريف المؤشرات الوطنية الرئيسية على أنها مجموعة من المؤشرات التي تستخدمها الحكومة لوضع الأهداف ومراقبة التقدم المحرز وتقييم تحقيق الأهداف وقياس فعالية الأنشطة الحكومية والبرامج والسياسات والعمليات والتعهدات وكذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات العامة والبرامج

(9) وفقا لمبادئ رقابة الأداء (ISSAI 300)، فإن رقابة الأداء تعني الفحص المستقل والموضوعي والموثوق به للتأكد أن الأنشطة الحكومية أو الانظمة أو العمليات أو البرامج أو الإجراءات أو المنظمات تمثل مبادئ الاقتصاد والفعالية والكفاءة وفيما إذا كان هنالك إمكانية للتحسين. يتم تعريف مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية على النحو التالي:

- مبدأ الاقتصاد يعني تقليل تكاليف الموارد. يجب توفير الموارد المستخدمة في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وبالجودة المناسبة وبأفضل الأسعار.
- مبدأ الكفاءة يعني الحصول على أقصى عائد من الموارد المتاحة. إنه يشير إلى العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات من حيث الكمية والجودة والتوقيت المناسب.
- يشير مبدأ الفعالية إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

(10) يتم تقديم المعلومات عن نوعية وكمية الموارد المستخدمة و المخرجات الناتجة والنتائج المحققة باستخدام المؤشرات، أي المعايير الكمية أو النوعية التي تصف الظروف الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من الظروف على مر الزمن. وبالتالي، فإن استخدام مجموعة من المؤشرات في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية يعد أداة مهمة لتقييم اقتصادية وكفاءة وفعالية

التدابير أو الانظمة أو العمليات أو البرامج أو الإجراءات أو المنظمات الحكومية. تصبح عملية تدقيق واستخدام المؤشرات ملحة عندما تقوم السلطة التنفيذية بهذه الخطوة المهمة.

(11) تعد المؤشرات الرئيسية مهمة أيضاً لقياس أثر وفائدة السياسات والبرامج العامة وتحديد مجال التحسين ولا سيما باستخدام الأساليب الإحصائية وأساليب الاقتصاد القياسي.

(12) تعتمد نماذج إدارة التنمية وطرق قياس الأداء أو الأثر إلى حد كبير على الانظمة السياسية والقانونية والإدارية القائمة في البلد. وهذه الانظمة قد تكون مركزية أو اللامركزية. و يمكن استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المراقبة المستمرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة أو كجزء من عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بأنشطة الحكومة.

(13) يمكن تصنيف المؤشرات في مجموعات هرمية مترابطة ، و التي تتضمن:

- المؤشرات العالمية (مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة)
- المؤشرات الوطنية (مثل البيئة والصحة والتعليم و الرعاية الاجتماعية) ،
- مؤشرات القطاع العام / الحكومي
- مؤشرات الهيئات / الجهات الحكومية
- مؤشرات تقييم الخدمات أو البرنامج أو السياسة.

(14) لقد وافق المندوبون في مؤتمر الانكوساي التاسع عشر على أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها فحص المؤشرات على أي مستوى واستخدامها أثناء قيامهم برقابة الأداء) وكذلك فحص التوافق والترابط بين مختلف المستويات.

(15) توجد قائمة كاملة بالتعاريف المستخدمة في الدليل في الملحق أ .

الهدف

- (16) يعتبر هذا الدليل غير إلزامي فهو يهدف إلى مساعدة الأجهزة العليا للرقابة التي تقرر القيام بالرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية.
- (17) يهدف هذا الدليل إلى تحسين الأداء التشغيلي للأجهزة العليا للرقابة في ممارستها المتعلقة بالرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية. و لذلك ، يتناول الجزء 5 من الدليل كلا من معيار رقابة الأداء (ISSAI3000) و معيار رقابة الالتزام (ISSAI4000) حيث تمت مناقشتهم وترجمتهم بشكل إرشادات وتشغيلية أكثر تحديدا وتفصيلا.
- (18) يحتوي الدليل على وصف تفصيلي و مؤسس لأسئلة الرقابة المتعلقة بتقييم الأداء السليم أو بانظمة قياس الأداء أو التأثير. و يمكن استخدامه من قبل الأجهزة العليا للرقابة في بناء القدرات والكفاءات اللازمة لمثل هكذا تقييم.
- (19) يهدف الدليل أيضا إلى مساعدة المدققين على فهم تفاصيل موضوع الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية وكذلك تطبيق معايير ISSAI ذات الصلة. وهذا الهدف يتحقق من خلال دراسة المبادئ الأساسية للرقابة في الجزء 5 ومن خلال الشرح المفصل للموضوع في الجزء 6.

مجال الاستخدام والتطبيق

(20) يغطي هذا الدليل نطاق أنشطة التدقيق وتحليل الخبراء كعنصر رئيسي في أنشطة الأجهزة العليا للرقابة التي تضمن توافر المعلومات الملائمة والموثوقة واستخدامها بشكل صحيح في عملية صنع القرارات الاستراتيجية.

(21) قد تشكل عناصر الرقابة على تطوير و استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية حيث أنها تستطيع ان تقوم بعمل مستقل أو قد تكون جزء من عملية الرقابة الشاملة التي قد تتضمن نواحي رقابة الالتزام والرقابة المالية ورقابة الأداء إلى جانب كونها جزءا من التقييم الشامل. و في حالة الازدواجية، ينبغي الرجوع إلى المعايير ذات الصلة. قد لا يكون هذا ممكن في جميع الحالات، فقد يكون للمعايير المختلفة أولويات مختلفة. و في مثل هذه الحالات يجب أن يكون الهدف الأساسي لعملية الرقابة هو إرشاد المراقبين نحو المعايير الواجب تطبيقها.

(22) بناء على طبيعة وهيكل نظام قياس الأداء والمؤشرات ذات الصلة بالإضافة إلى تكليف والسياسات الداخلية والنتائج المتوقعة من قبل المستخدمين المستهدفين لتقارير عملية الرقابة، قد تقرر الأجهزة العليا للرقابة التركيز على عمليات الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الرئيسية الوطنية في أي من المبادئ الثلاثة (الاقتصاد والكفاءة وفعالية الأنشطة أو الانظمة أو العمليات أو البرامج أو الأنشطة أو المنظمات الحكومية) أو أي مزيج من هذه المبادئ. كما قد تقرر الأجهزة العليا للرقابة التركيز على تقييم استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية لتقييم آثار وفائدة السياسات العامة و يتم تحديد تواتر عمليات التفتيش هذه بشكل فردي من قبل كل جهاز على حده.

(23) هناك حالة خاصة هامة لاستخدام هذا الدليل و هي رقابة الجاهزية وتنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على المستوى الوطني. يمكن استخدام الدليل بشكل خاص لمساعدة الأجهزة

العليا للرقابة في إجراء عملية الرقابة على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا للوثيقة التوجيهية لمبادرة الإنتوساي للتنمية "الرقابة على جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

(24) لقد تم إعداد هذا الدليل لاستخدامه في جميع مراحل عملية الرقابة المحددة في ISSAI 100.

(25) في حالة كون الرقابة على المؤشرات الوطنية الرئيسية جزء من عمليات رقابة الأداء الذي تجريه الأجهزة العليا للرقابة، يوصى بالاعتماد على ISSAI 300 و ISSAI 3000. كما يجب تفسيرها وتطبيقها وفقا للأدلة GUID 3910 و GUID 3920

(26) في حال كانت الأنشطة الحكومية تهدف إلى جمع ونشر مجموعة ما من المؤشرات الوطنية الرئيسية وكانت هذه الأنشطة خاضعة للتنظيم وبشكل صريح بموجب قرارات برلمانية أو غيرها من القوانين أو التشريعات أو القرارات أو السياسات أو القواعد الموضوعية أو الشروط المتفق عليها، فإن أساليب الرقابة على الالتزام قد يتم تطبيقها خلال عمليات الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية وذلك لتقديم المعلومات للمستخدم (المستخدمين) المستهدف حول ما إذا كانت المؤسسات الحكومية قيد الرقابة تمثل للتنظيمات ذات الصلة. وفي مثل هذه الحالات، تتم مواءمة الإرشادات مع ISSAI 400 و ISSAI 4000.

(27) يقدم هذا الدليل توصيات إضافية للرقابة ولا يحتوي على أي متطلبات إضافية إلزامية لإجراء الرقابة. إذا تم اجراء الرقابة باستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على أساس المعايير الدولية أو الوطنية أخرى، يمكن استخدام الدليل كمرجع.

(28) يمكن استخدام هذا الدليل من قبل الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بتقييم السياسات العامة وفقا للدليل GUID 9020.

(29) يمكن أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بعمليات المصادقة الهادفة إلى زيادة الثقة في المعلومات التي توفرها المؤشرات الوطنية الرئيسية. عمليات المصادقة هذه غير مشمولة في هذا

المفاهيم الأساسية المتعلقة بالرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية

- (30) يهدف هذا القسم إلى مساعدة المراقب في تفسير المفاهيم الأساسية للمعايير المذكورة أعلاه عند التحضير وخلال التنفيذ الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية.
- (31) يحتوي هذا القسم على المتطلبات المنصوص عليها في المعايير ذات الصلة (موضحة بالخط العريض) والتعليقات المعدة لتسهيل فهم وتنفيذ متطلبات المعيار عند إجراء الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية. لم تذكر في هذا القسم بعض مبادئ ISSAI 300 ومتطلبات ISSAI 3000، مثل الثقة والضمان في رقابة الأداء ومخاطر الرقابة والإشراف والحكم والتشكيك المهني والاتصالات ومراقبة الجودة والأهمية النسبية والتوثيق. في حال تم تنفيذ الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على شكل رقابة أداء، فمن الضروري مراعاة جميع متطلبات المعايير ذات الصلة.
- (32) إذا تم إجراء الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية وفقاً لرقابة الالتزام، فمن المتوقع لعملية تنظيم وإجراء الرقابة من جميع الجوانب ذات الصلة أن تمثل مبادئ ISSAI 400 و/أو متطلبات ISSAI 4000.

5.1 الاستقلالية والأخلاقيات

- (33) يتعين على المراقب الامتثال لإجراءات الأجهزة العليا للرقابة فيما يتعلق بالاستقلالية والأخلاقيات والتي بدورها يجب أن تمثل المعايير ISSAI ذات الصلة بالاستقلالية والأخلاقيات (ISSAI 3000/21).

(34) يجب أن يحافظ المراقب على استقلاليته بحيث تكون استنتاجات الرقابة نزيهة و وينظر إليها المستخدمون المستهدفون على هذا الأساس (ISSAI 23/3000).

(35) بالأخذ بعين الاعتبار للأدوار والمسؤوليات الفريدة للأجهزة العليا للرقابة في مختلف البلدان في تعزيز الشفافية وضمان الأداء والمساءلة، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دورا حاسما في المساهمة في تصميم وتطوير والبناء والتحسين المستمر للمؤشرات الوطنية الرئيسية. ومع ذلك وكما هو مبين في اتفاقيات مكسيكو حيث وافق المندوبون في مؤتمر الانكوساي التاسع عشر بالإجماع على ضرورة دعم استقلالية وسلطات الأجهزة العليا للرقابة بغض النظر عن دورها المفترض في العمل مع المؤشرات الوطنية الرئيسية إن وجدت. يعد الحفاظ على استقلالية الأجهزة العليا للرقابة شرطا مسبقا مهمة للرقابة لاحقة على المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة المؤشرات.

(36) يجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى تقديم مساهمتها الإيجابية في هذا المجال من أجل تعزيز قيمتها عند إدارة جميع المخاطر المرتبطة بالاستقلالية في الوقت نفسه، وفقا لاتفاقيات مكسيكو، يجب تحديد قرار الجهاز الأعلى للرقابة بشأن ضرورة كيفية تنفيذ العمل المتعلق الوطنية الرئيسية وفقا لظروف محددة، بما في ذلك ولاية وقدرات الأجهزة العليا للرقابة وكذلك الاحتياجات والأولويات الوطنية.

(37) في المؤتمر التاسع عشر للإنكوساي اتفق جميع المشاركين على افتراضية عدم مشاركة الأجهزة العليا للرقابة مباشرة بأي طريقة كانت في اختيار المؤشرات وإنما يجب اتخاذ القرارات من قبل صناع السياسة وغيرهم من القادة السياسيين. و تستخدم طريقتان على نطاق واسع للحفاظ على الاستقلالية. حيث يمكن أن تحافظ الأجهزة العليا للرقابة على استقلاليته من خلال تقديم الاستشارات الفنية | تقرير الخبراء أثناء تطوير المؤشرات فقط و عدم المشاركة في الاختيار الفعلي لها. و بالتحديد قد تحتوي هذه الاستشارات على مجموعة من الخصائص ذات الصلة و المستخدمة لتقييم جودة المؤشرات و / أو العمليات المتبعة (هذه المشكلات مذكورة في الجزء 6 من التحليل). و في المقابل هناك طريقة أخرى مستخدمة على نطاق واسع وهي عدم المشاركة المباشرة في مرحلة تطوير المؤشرات (و إنما فقط المساهمة غير المباشرة من خلال أعمال الرقابة) و أداء دور المراقبة بعد وضعها.

5.2 المستخدمون المستهدفون والأطراف المسؤولة

(38) ينبغي على المراقب أن يحدد بوضوح المستخدمين المستهدفون والأطراف المسؤولة في الرقابة وأن يأخذ في الاعتبار طوال عملية الرقابة أهمية هذه الأدوار من أجل إجراء عملية الرقابة بشكل ملائم (ISSAI 3000/25).

(39) يجب تحديد الجهات المسؤولة عن تطوير واستخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية. وقد تشمل الأجهزة المسؤولة عن تطوير نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية مثل أجهزة الدولة أو معاهد البحث والتطوير أو المؤسسات العاملة بقضايا مساءلة السياسة العامة أو المعاهد الإحصائية أو شبكة من العديد من الكيانات المذكورة أعلاه والتي تتفاعل وفقا لاتفاقية خاصة فيما بينها. عند تحديد الأطراف ذات العلاقة يجب أخذ العوامل التاريخية والسياسية والمؤسسية والثقافية الخاصة بالبلد بعين الاعتبار. كما يجب أن تكون أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية واضحة لجميع الإدارات الحكومية المشاركة. وفقا لدور الجهات المعنية بالإضافة إلى ولاية الجهاز الأعلى للرقابة ، يمكن اعتبار الوكالات المسؤولة عن جمع البيانات ونشرها، فضلا عن الهيئات المسؤولة عن تقييم وتحليل المعلومات الواردة في نظام تقييم الأداء، الطرف المسؤول عن الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية.

(40) قد يشمل المستخدمون المستهدفون للرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية الهيئات التشريعية أو الإشرافية بما في ذلك مركز الحكومة أو المعنيون بالحكومة أو العموم أو الأكاديميين.

5.3 الموضوع

(41) يتولى المراقب تحديد موضوع رقابة الأداء (ISSAI 3000/29)

(42) إذا اختارت الأجهزة العليا للرقابة وفقا لتقديرها طريقة رقابة الالتزام، فيجب على المراقب تحديد الموضوع المراد قياسه أو تقييمه وفقا للمعايير (ISSAI 4000/ 64)

(43) قد يكون موضوع رقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية ذو شقين. فمن ناحية، قد يتعلق الأمر بالجودة ومدى ملاءمة استخدام نظام تقييم الأداء، وعلى وجه الخصوص المؤشرات الوطنية الرئيسية المستخدمة في إطار مبادرات أو أنظمة أو عمليات أو برامج أو نشاطات أو سياسات أو مؤسسات حكومية محددة. إن هذا الاختيار للموضوع يتعلق بوظيفة الجهاز الأعلى للرقابة لتقييم العملية المستخدمة في تطوير المؤشرات و / أو الأنظمة وكذلك الرقابة على الجودة والكفاية والموثوقية المعلومات المتعلقة بالمؤشرات كما نص عليه مؤتمر الأنكوساي التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، قد تركز عمليات الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على تقييم التقدم الوطني إعداد التقارير عنه باستخدام المؤشرات. كما وقد يشمل موضوع الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية كلا من مشكلات الرقابة المحددة أو أي مجموعة من مكوناتها.

(44) قد يكون موضوع تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية حساس من الناحية السياسية، نظراً لأن المؤشرات ترتبط بشكل وثيق بأهداف وأولويات الحكومة أو البرلمان. تسمح لنا الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية بتحديد ما إذا كانت أنظمة ومؤشرات الأداء المستخدمة مناسبة لتقييم فعالية وكفاءة القرارات المتخذة للحصول على النتائج المتوقعة. فهذه العمليات لا تشكك في نوايا وقرارات الهيئة التشريعية أو السلطة التنفيذية، بل تقوم برصد أوجه القصور في تطوير واستخدام أنظمة تقييم الأداء والمؤشرات الوطنية الرئيسية. وعندما تكشف الرقابة على تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية عن نقاط الضعف، يتم تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على تقديم النتائج التي توصلت إليها وذلك لخلق فرص لتحسين أنظمة تقييم الأداء أو قياس التأثير.

(45) تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للأطراف المهتمة، قد لا تكون تقارير الرقابة المعدة من قبل الأجهزة العليا للرقابة هي الشكل الوحيد المتوفر لتحديد جودة أنظمة تقييم الأداء والمؤشرات الوطنية الرئيسية. على سبيل المثال، قد تتوفر أيضاً نتائج عمليات المراقبة المستقلة من قبل المنظمات الدولية. وفقاً لذلك وفي ضوء الموارد المتاحة، قد يقرر المراقبون تركيز جهودهم على تلك المؤشرات التي يكون هذا التدقيق فيها غائباً أو غير كاف وفقاً للهيئة العليا لرقابة. في مرحلة إعداد التقارير، إذا كانت نتائج التدقيق تكمل أو تناقض التقارير الأخرى حول نفس الموضوع فينبغي الإشارة إلى هكذا استنتاجات بشكل ملائم في التقارير.

(46) وفقا لمبادئ المعيار الدولي للرقابة ISSAI 300، يجب ألا يقتصر موضوع رقابة الأداء على برامج أو منظمات أو صناديق محددة، بل قد يشمل النشاطات مع مخرجاتها والنتائج والآثار المترتبة عليها أو الحالات الموجودة (هما في ذلك الأسباب والنتائج). تعد المعلومات المفيدة والموثوقة والشفافة في الوقت المناسب الأداة الأكثر أهمية وقوة لدى الدول لتسهيل التخطيط الاستراتيجي وقياس التقدم المحرز واتخاذ القرارات وتعزيز المساءلة وفقا للفعالية النتائج الموجهة. بناء على ذلك قد يشمل موضوع رقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية جميع المسائل المتعلقة بتطوير وتشغيل نظام قياس الأداء .

(47) خلال عملية التقييم، يتوجب على المراقبين مواجهة المشكلة المتعلقة بالغياب المتكرر للمؤشرات الوطنية الرئيسية التي تسمح لهم بقياس الآثار غير المرغوب فيها أو غير المتوقعة للسياسة التي تم تقييمها والتي لم يتم تحديدها في المرحلة الأولية عند إعداد السياسة.

5.4 الهدف الأهداف من الرقابة

(48) يجب أن يضع المراقب أهداف الرقابة بوضوح فيما يتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة و / أو الفعالية. (ISSAI 3000/35)

(49) يجب أن يوضح المراقب الهدف (أهداف) من الرقابة بتفاصيل كافية حتى يكون هناك فهم واضح الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها ولضمان التطوير المنطقي لتصميم الرقابة (ISSAI 3000/36).

(50) إذا تمت صياغة أهداف الرقابة بصيغة أسئلة رقابية ومن ثم تم تقسيمها إلى أسئلة فرعية، على المراقب التأكد من أنها مترابطة موضوعية ومكاملة لبعضها البعض وغير متكررة وشاملة عند النظر في الأسئلة الرقابية (ISSAI 3000/37).

(51) قد يكون الهدف الرئيسي لرقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية هو تنفيذ عمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية القائمة على الأدلة الحاوية على معلومات ذات صلة وموثوقة وتطبق بشكل صحيح في جميع المراحل أن تكون الهدف الرئيسي للتدقيق هذا ليس فقط شرطاً مسبقاً هاماً للإدارة الاقتصادية والفعالة ولكن أيضاً للمساهمة في المساءلة والشفافية يجب تقييم مدى ملاءمة

الاستخدام والجودة الشاملة لانظمة تقييم الأداء وفقا للمعايير ذات الصلة ويجب تحليل أسباب الانحراف عن هذه المعايير أو غيرها من المشكلات. يمكن أن تساعد نتائج التحليل في تحديد صحة التدابير المتخذة وكذلك تقييم عواقبها والمخاطر المرتبطة بها.

(52) يمكن القيام برقابة تطوير و استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على شكل التقييم الأولي والمراقبة المستمرة أو التحليل اللاحق.

- يستخدم التقييم الأولي خلال مرحلة تطوير الأنشطة أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات الحكومية. تتمثل الأهداف الرئيسية لعملية الرقابة هذا في التأكد من عدم وجود أوجه قصور كبيرة في النظام المقترح لتقييم الفعالية، أي التأكد من أن الأهداف قابلة للقياس وصياغة معايير التقييم وتوفير نظام مراقبة لتوفير المعلومات ذات الصلة بشأن المؤشرات الرئيسية المختارة. والسؤال الرئيسي من وجهة النظر هذه هو جودة المؤشرات الرئيسية المقترحة وقدرتها على قياس أثر السياسات ونتائج البرامج والأنشطة. قد يسمح أيضا بتقييم مدى ملاءمة و جودة تحقيق غايات وأهداف السياسات. في هذا النموذج من الرقابة يكون خطر فقدان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة في أعلى مستوياته. في الوقت نفسه، قد تكون مساهمة الأجهزة العليا للرقابة في هذه المرحلة ذات أهمية خاصة ، حيث القرارات لم تتخذ بعد ولا يزال المشاركون غير معروفين على وجه الدقة .

- يتم استخدام الرصد المستمر أثناء تنفيذ الأنشطة أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات الحكومية. و يهدف إلى تقييم جودة الرصد المستمر والذي يوفر معلومات أساسية حول أهمية المؤشرات الرئيسية بالإضافة إلى الحفاظ على توافق المؤشرات في حالة تغيير الأهداف. وقد يشمل ذلك أيضاً تقييم درجة تحقيق الأهداف الاستراتيجية، بالإضافة إلى التوصيات حول التغييرات التي يجب إجراؤها لتحقيق الأهداف وتحقيق النتائج المتوقعة.

- يتم إجراء التحليل اللاحق بعد إكمال تنفيذ الأنشطة أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات الحكومية. و ليس الهدف فقط تقييم تحقيق الأهداف ووجود تأثيرات غير مرغوب فيها، ولكن أيضاً للتأكيد على الاستفادة من الدروس.

5.5 منهج الرقابة

(53) يجب على المراقب اختيار منهجية للرقابة تركز على النتيجة أو المشكلة أو المنظومة أو خليط مما سبق (ISSAI 3000/40)

(54) يمكن إجراء رقابة تطوير واستخدام والمؤشرات الوطنية الرئيسية في إطار أي من الطرق الثلاثة الموضحة في المعيار ISSAI 300 وISSAI 3000 (أي الطريقة المستندة إلى النظام أو النتيجة أو المشكلة). و في حالة كون الأسئلة حول تطوير واستخدام المؤشرات جزءا من حدث تدقيق أوسع، يجب أن يكون النهج المستخدم في هذه القضايا متسقا مع النهج لعملية الرقابة ككل. إذا تم تنفيذ تدقيق تطوير واستخدام والمؤشرات الوطنية الرئيسية بشكل مستقل أو كان هو الموضوع الرئيسي للحدث، فإن النهج الأكثر توجها هو اتباع النهج الموجه نحو النظام أي للتحقق من الأداء السليم للأنظمة تقييم الأداء. ومع ذلك فإن اختيار الطريقة المستخدمة يعتمد فقط على المراقب. يعتبر الوصف المفصل لموضوع رقابة تطوير واستخدام والمؤشرات الوطنية الرئيسية وكذلك مجموعات أمثلة المنصوص عليها في الجزء 6 من هذا الدليل بمثابة خيارات لكيفية إجراء الرقابة والتي يعود قرارها إلى المدقق.

(55) عند الرقابة يجب أن يكون لدى المدقق فهم واضح لانظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة وأن يتحقق من وجود علامات على الانتهاكات التي قد تعيق عملية إعداد تقارير المؤشرات الوطنية الرئيسية (ISSAI 3000/74) و (ISSAI 4000/131). كما يجب أن يفهم المراقب جميع وظائف الرقابة الداخلية في سياق المؤشرات الوطنية الرئيسية.

5.6 معايير الرقابة

(56) يضع المراقب معايير الرقابة المناسبة التي تتوافق مع هدف (أهداف) او القضايا والمتعلقة بمبادئ الاقتصاد و / أو الكفاءة و / أو الفعالية (ISSAI 3000/45) .

(57) ينبغي على المراقب وكجزء من تخطيط و / أو إجراء الرقابة مناقشة معايير الرقابة مع الجهة

الخاضعة للرقابة (ISSAI 3000/49).

(58) إذا كان لدى الأجهزة العليا للرقابة صلاحية اختيار نطاق رقابة الالتزام، على المراقب تحديد معايير التدقيق المناسبة قبل مباشرة الرقابة لتوفير أساس للنتائج / الاستنتاج حول هذا الموضوع (ISSAI 4000/110)

(59) ضمن إطار رقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية تستخدم معايير الرقابة لتقييم مدى ملاءمة استخدام و جودة نظام تقييم الأداء وكذلك لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية إن أهداف وأسئلة ونهج الرقابة تحدد ملاءمة ونوع المعايير المناسبة. تعتمد ثقة المستخدم في نتائج واستنتاجات رقابة الأداء إلى حد كبير على المعايير وبالتالي من المهم للغاية اختيار المعايير الموثوقة والموضوعية والملائمة و الكاملة والمفهومة.

(60) هنالك عديد من بيانات المنظمات الدولية حول تطوير واستخدام مجموعات المؤشرات والتي قد تفسر على أنها المؤشرات الوطنية الرئيسية تصف هذه الوثائق الخصائص المرغوبة للمؤشرات المستخدمة و بإمكان المراقبين استخدام هذه المنشورات للوصول لفهم أعمق للطرق المتبعة في أمور كقياس أداء و آثار البرامج والسياسات وكذلك قياس تقدم المجتمع ورفاه الشعوب. يوجد قائمة بمنشورات المنظمات الدولية ذات الصلة في قاعدة بيانات (<http://kniknowledgebase.org>) ترد أهم المنشورات في الملحق ب.

5.7 المهارات

(61) يجب على الأجهزة العليا للرقابة ضمان أن يتمتع فريق الرقابة بالكفاءة المهنية اللازمة لإجراء الرقابة (ISSAI 3000/63) .

(62) لأجل النجاح في تنفيذ رقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية، تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى زيادة المعرفة ومهارات وقدرات موظفيها بشكل كبير. يجب أن يتمتع المراقبون العاملون مع المؤشرات الوطنية الرئيسية بالقدرة التحليلية للنظر في عدد من القضايا و توفير منظور تفصيلي

للمؤشرات الفردية و البيانات ذات الصلة لا سيما فيما يتعلق بمشاكل جودة البيانات. هذا يتطلب للمهارات والمعارف في عدد من المجالات الفنية المهمة للعمل مع المؤشرات، بما في ذلك الإحصاء وتحليل البيانات وتكنولوجيا المعلومات وعلم الاقتصاد والمحاسبة والإدارة العامة والسياسات العامة والعلوم السياسية وغيرها من المجالات المتخصصة، فضلا عن المعرفة الموضوعية الاقتصادية والبيئية الرئيسية والاجتماعية والثقافية والسياسية. تتطلب عملية تقييم السياسات العامة على وجه الخصوص تشكيل فريق متعدد التخصصات يكون أعضاؤه مؤهلين لمعالجة وفهم مجموعة واسعة من مؤشرات الوطنية الرئيسية من مختلف المجالات.

(63) من الضروري أن تدرس الأجهزة العليا للرقابة الحاجة إلى توظيف العمال ذوي المهارات المتخصصة اللازمة على أساس تعاقدية وكذلك إقامة شراكات فعالة بين الموظفين المتعاقدين والموظفين الدائمين. يجب أن تسعى الأجهزة العليا للرقابة التي تعمل مع الأجهزة العليا للرقابة (من خلال الإنتوساي أو غير ذلك) إلى تقديم و تشجيع تدريب الموظفين و التطوير المهني. يمكن أن تساعد هكذا المبادرات بتحقيق إمكانات الفريق و اطلاعه على المفاهيم و التقنيات والطرق الجديدة الأداء الوظائف المختلفة المتعلقة بالتصميم والتطوير والتنفيذ التحسين المستمر و رقابة المؤشرات الوطنية الرئيسية.

هيكل معايير رقابة تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية

(64) التطبيق نهج الرقابة وفقا للنظام ، يحاول هذا الجزء تقديم وصف مانظمة للرقابة أو أسئلة التقييم اللازمة للتحقق من حسن سير العمل و آثار انظمة القياس و المؤشرات الوطنية الرئيسية كميكون رئيسي لها. تنقسم المعايير والأسئلة ذات الصلة إلى ست فئات رئيسية (مجالات) وهي:

- تقييم الأساس القانوني والمنهجي لنظام لقياس الأداء والنتائج.
 - تقييم مدى كفاية مجموعة المؤشرات وأهميتها.
 - تقييم جودة مجموعة المؤشرات.
 - تقييم اتساق نظام قياس الأداء والنتائج مع الأنشطة الأخرى .
 - تقييم جدوى وصحة قيم المؤشرات
 - تقييم مدى كفاية إجراءات المراقبة والتقييم المستخدمة في نظام قياس الأداء والنتائج.
- (65) في كل من الفئات، يتم توزيع أسئلة الرقابة أو التقييم بشكل هرمي ”النموذج الناضج“. نتيجة لذلك ، يتم وصف جودة نظام قياس الأداء والنتائج في كل مجال من المجالات من حيث المستويات الفردية. يحتوي كل مستوى على واحد أو أكثر من الميزات المحددة التي يمكن وصفها باستخدام سؤال الرقابة أو التقييم المناسب. من أجل تقييم مستوى النضج في مجال معين يجب أن يلبي نظام قياس الأداء جميع متطلبات هذا المستوى وكذلك جميع المستويات الأدنى.
- (66) قد يعتبر هذا الشكل من تقسيم أسئلة الرقابة أو التقييم مفيدة من عدة نواحي:

- أولا، يتيح حصر عدد الأسئلة التي ستطرح أثناء مرحلة تنفيذ الرقابة أو التقييم. و عادة يمكن

استبعاد الأسئلة ذات أقل مستوى نضج من نطاق التحقيق في مرحلة التخطيط الإجراء التحقيق أو التقييم كما هو واضح. إذا لم يتم استيفاء معايير مستوى معين في مرحلة التنفيذ، فقد لا يتم التحقيق في الأسئلة المتعلقة بمستويات نضج أعلى لأن هذا لن يؤثر على التقييم العام.

• ثانياً، إن هيكله الأسئلة وفقاً لنموذج الاستحقاق يدعم صياغة التوصيات البناءة التي أوصت بها ISSAI 300، والتي يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في معالجة أوجه القصور أو المشاكل المحددة أثناء التدقيق أو التقييم. إذا تم تقييم نضج نظام استخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية في منطقة معينة على مستوى معين فإن معايير المستوى التالي والتي ستعتبر غير مرضية تشير إلى الجوانب التي سيؤدي التحسن فيها إلى تحسين أداء النظام ككل.

• ثالثاً، تتيح هيكله المشكلات بشكل طبيعي مع التركيز على كيف ينبغي أن يكون كل شيء وفقاً للقوانين أو اللوائح أو الأهداف أو كيف يمكن توفير الشروط الأفضل أو ما هو متوقع وفقاً للمبادئ المعقولة والمعرفة العلمية والمتقدمة. القوانين واللوائح عادة ما تكون مصدراً للمعايير المقابلة لمستويات النضج الأدنى. تشكل الأسئلة المتعلقة بما يمكن أن يكون في ظروف أكثر ملاءمة، بما في ذلك مراعاة القوانين واللوائح المستخدمة في الأحداث أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات الحكومية الأخرى المستويات المتوسطة النموذج الاستحقاق. بينما توفر المبادئ الحكيمة والمعرفة العلمية و أفضل الممارسات المعايير لأعلى مستويات النضج.

(67) نماذج النضج أدناه وتوزيعها حسب المستوى في معظمها توضيحية ويجب تعديلها وفقاً للقوانين واللوائح والممارسات ذات الصلة خلال مرحلة تخطيط التدقيق. بدلاً من ذلك، قد تقرر مجموعة مدققي الحسابات عدم الالتزام بهيكله المعايير في شكل نموذج الاستحقاق. في هذه الحالة، يمكن أن تبين النماذج أدناه قائمة بالأسئلة التي يمكن استخدامها لتقييم جودة أنظمة قياس الأداء. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه وفقاً لتفويض الأجهزة العليا للرقابة أو السياسات الداخلية أو الاعتبارات الأخرى قد يقرر فريق التدقيق أو التقييم قصر نطاقه على مستويات معينة فقط من نموذج الاستحقاق أو فقط على بعض المناطق.

6.1 تحليل الإطار القانوني والمنهجي

(68) يعد تحليل الإطار القانوني والمنهجي الذي يانظمة تطوير واستخدام وإعداد تقارير المؤشرات الوطنية الرئيسية خطوة أولى مهمة في إجراء عمليات الرقابة أو التقييم. يمكن أن تكون القاعدة (الإطار) متضمنة في القانون الفدرالي أو الوثائق التشريعية الخاصة التي تعكس مجال المسؤولية لجميع الأطراف المشاركة في تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية. كما أن استخدام المؤشرات الوطنية عنها قد يتم تنظيمه من خلال وثائق التنمية الاستراتيجية للبلدان أو وفقا لقانون الموازنة كجزء من عملية إعداد الموازنة. بالنسبة لبعض السياسات العامة المستندة إلى القانون فإن القانون ذاته قد يحدد قائمة المؤشرات الوطنية الرئيسية وتعريفها والتي سيتم استخدامها لتقييم آثار استخدامها.

(69) قد يهيب هذا الإطار الإجراءات الرسمية و تحديد مراحل محددة لتطوير المؤشرات الوطنية الرئيسية وكذلك مسؤولية كل مرحلة. كما قد يحدد المتطلبات التي يجب أن تحققها المؤشرات لإدراجها في مجموعة المؤشرات الوطنية الرئيسية. هناك عنصر آخر محتمل في هذا الإطار التنظيمي هو آلية رقابة فعالة تضمن الامتثال للقواعد المذكورة والمنهجية المعتمدة. و أخيرا قد يحدد هذا الإطار المهام والمسؤوليات المتعلقة بجمع ونشر المؤشرات الوطنية الرئيسية.

(70) من الجدير بالذكر أنه كلما كان الإطار نضجا ومفصلا فهذا يزيد إمكانية الأجهزة العليا للرقابة بالقيام بالإشراف على عملية تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية. وهذا بدوره يمكن من استخدام نهج رقابة الامتثال لتقييم المجالات الأخرى. و في حال تم تطبيق هكذا نهج فيجب إجراؤه وفقا لمبادئ ISSAI 400 ومتطلبات ISSAI 4000

(71) وفي المقابل فإن مستويات النضج الدنيا للإطار القانوني تشكل مصدر خطر على التنظيم التلقائي لنظام قياس الأثر والأداء وعناصرها. وفي الوقت نفسه فإن عدم وجود متطلبات مباشرة حول كيفية تطوير واستخدام إعداد التقارير عن المؤشرات الوطنية الرئيسية يعني أن المراقبين سيضطرون إلى الاعتماد أولا وقبل كل شيء على فهم عميق للمبادئ السليمة وأفضل الممارسات عند إجراء أنشطة الرقابة بدلا مع المتطلبات التنظيمية المباشرة.

(72) نموذج النضج المقترح المجال تحليل الإطار القانوني والمنهجي:

التعاريف	مستويات النضج
لا توجد أفعال قانونية أو التشريعات لا تتضمن أي متطلبات تتعلق باستخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية	المستوى 0: لا توجد متطلبات
يتضمن القانون فقط المتطلبات العامة لوجود المؤشرات الوطنية الرئيسية	المستوى 1: الإطار موضع التنفيذ
يتضمن التشريع وصفا مفصلا لمتطلبات تكوين مجموعة المؤشرات وجودة المؤشرات والإجراءات الواجب اتباعها عند تطبيق المؤشرات الوطنية الرئيسية لأغراض المراقبة والتقييم، بالإضافة إلى وصف آليات ضمان الالتزام بالقواعد المذكورة والمنهجية المعتمدة. وهذا أمر شائع بشكل خاص في السياسات العامة التي تحددتها قوانين يذكر فيها عملية التقييم المستقبلية الخاصة بها.	المستوى 2: الإطار المفصل
تتوافق المتطلبات التنظيمية لنظام المؤشرات الوطنية الرئيسية مع أفضل الممارسات الوطنية والدولية في تقييم الأداء.	المستوى 3: الإطار المتناسق

6.2 تحليل مدى كفاية وملائمة مجموعة المؤشرات

(73) تعتبر مجموعة المؤشرات الوطنية الرئيسية الأداة المصممة لقياس التقدم نحو النتائج الوطنية وتقييم الظروف والتوجهات وتيسير الإبلاغ عن القضايا المعقدة. وقد تستخدم لتوجيه التخطيط الاستراتيجي وتحسين فعالية إعداد تقارير الإداء والمساءلة وكذلك لتسهيل التحليل السياسة الفعال و تقييمات البرامج والسياسة العامة. و لأجل النجاح بإنجاز هذه الوظائف يجب أن يتضمن نظام تقييم الأداء و الآثار على مجموعة من المؤشرات تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالمشكلة قيد النظر. و على سبيل المثال، في سياق جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من المهم أن يتم تقييم توفر البيانات الموثوقة اللازمة لتأكيد أنه لم ينسى أي شخص (وفقا لقرار الأمم المتحدة (A/ RES /70/1) وما إذا كانت تستخدم في عملية اتخاذ القرارات.

(74) إن بساطة و اتساع تغطية و مجال تطبيق نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية قد تختلف بشكل كبير. بشكل عام و بافتراض المستوى الأمثل من التفاصيل، من المستحسن أن يكون هناك عدد صغير من المؤشرات ذات الجودة الجيدة التي تصف جميع القضايا الهامة. و بما أنه لا يوجد عدد "صحيح" من المؤشرات فإن تحليل كفاية مجموعة المؤشرات لا يتطلب التركيز تلقائيا على عدد المؤشرات. على العكس من ذلك فإنه وبناء على التحليل النصي الدقيق للسياسات والانظمة والعمليات والبرامج والأنشطة المقترحة من المتوقع أن يتم التأكد مما إذا كانت مجموعة المؤشرات تحتوي على جميع المعلومات الملائمة. قد يتطلب هذا التحليل من فريق الرقابة أو التقييم أن يكون لديه الفهم العميق للعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها السياسة المعنية. كما يتطلب معرفة عميقة بالطرق المستخدمة في جمع البيانات ومعالجتها.

(75) نموذج النضج المقترح المجال تحليل مدى كفاية مجموعة المؤشرات:

التعاريف	مستويات النضج
تحقيق الأهداف لا يعبر عنه بالمؤشرات أو يتم فقط باستخدام مبالغ موارد الموازنة النافذة	المستوى 0: عدم وجود مؤشرات
يتم تمثيل كل هدف أو غاية سياسية بمؤشر واحد على الأقل.	المستوى 1: مؤشر واحد
- كل هدف أو غاية للسياسة تمثل بمجموعة متماثلة من المؤشرات. - تتضمن جميع المؤشرات معلومات ملائمة حول تحقيق الهدف. - تحتوي مجموعة المؤشرات مقاييس المدخلات و مخرجات و نتائج عملية تحقيق الأهداف.	المستوى 2: التقييم متعدد المتغيرات
-تقدم مجموعة المؤشرات المعلومات الملائمة حول عدم المساواة في رفاه الشعوب في مجال تطبيق البرامج والأنشطة -تقدم مجموعة المؤشرات المعلومات الملائمة عن التقييمات الذاتية للمخرجات والآثار.	المستوى 3: عدم المساواة والتقييم الذاتي

6.3 جودة مجموعة المؤشرات

(76) هناك مجموعة هامة أخرى من الأسئلة المتعلقة بجودة نظام تقييم الأداء و هي تتعلق بجودة صلاحية وموثوقية معلومات المؤشرات. حيث تتضمن عدد من الخصائص التي تضيف إلى فائدة البيانات من وجهة نظر المستخدم، أي مدى ملاءمتها للاستخدام. عند تقييم مدى ملاءمة مؤشر

ما للاستخدام ينبغي أخذ عدد من الجوانب بعين الاعتبار، مثل الدقة والموثوقية والاستمرارية والتوقيت المناسب وإمكانية الوصول وقابلية التفسير والاتساق والصلاحية وقابلية المقارنة والصحة المنهجية. يؤكد قرار الأمم المتحدة (A/Res/70/1) على أهمية وجود بيانات ذات نوعية و متوفرة و وقتية و موثوقة و مفصلة.

(77) إن الخصائص الرئيسية المستخدمة لتقييم مدى ملاءمة استخدام نظام المؤشر أو المؤشرات الموضح أدناه تتوافق عامة مع توصيات المنظمات الدولية. يمكن للمراقبين أو المقيمين اختيار مجموعة الخصائص المناسبة المستخدمة لتقييم جودة المؤشرات مع مراعاة حالة تطوير نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية وتطبيقه. تتضمن المجموعة العامة من الميزات ما يلي:

- إمكانية الوصول تعني القدرة على تحديد البيانات والحصول عليها، متضمنة مدى ملاءمة النموذج الذي تتوفر به البيانات ووسائل النشر وتوافر البيانات الوصفية وخدمات دعم المستخدم
- الدقة هي درجة الثقة التي تقيم بها البيانات أو تصف الخصائص التي يقصد بها قياسها. تشير إلى القرب بين القيم المقدمة والقيم الحقيقية (غير المعروفة ونقص التحيز. عادة ما يتم تقييم دقة البيانات أو وصفها من حيث الخطأ أو الأهمية المحتملة للخطأ.
- يعكس اتساق البيانات درجة ترابطها المنطقي والاتساق مع بعضها البعض. هذا يعني أنه لا ينبغي استخدام نفس المصطلح لمفاهيم أو عناصر بيانات مختلفة دون توضيح. وهذا يعني أيضا أن التغييرات في المنهجية والتي قد تؤثر على قيم البيانات لا ينبغي إجراؤها دون توضيح أيضا. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوافق الطرق المستخدمة لمعالجة البيانات مع تعاريف المؤشرات وغيرها.
- تعكس قابلية مقارنة البيانات الدرجة التي يمكن استخدامها في المقارنات الدولية وللإنتاجات الطويلة الأجل.
- الاستمرارية تعني أن المعلومات التي تساعد في تحديد تطور الجانب الجاري قياسه يجب أن تكون متوفرة.
- تشير موثوقية البيانات إلى ثقة المستخدمين في نتائج البيانات استنادا إلى تقديراتهم حول مصدر البيانات. أحد الجوانب المهمة هو الثقة في موضوعية البيانات والتي ينبغي اعتبارها

مهياً بشكل مهني وفقاً للمعايير الإحصائية المناسبة وقائمة على سياسات وأساليب شفافة وخالية من التلاعب أو الضغط السياسي، مما يعني استقلالية المؤسسات التي تحدد المؤشرات والمؤسسات التي تقيس التقدم نحو تحقيق الأهداف. ونتيجة لذلك يمكن أن يعكس هذا المؤشر كلا من النتائج الإيجابية والسلبية لتنفيذ السياسات أو البرامج أو الأنشطة.

- تعكس قابلية التفسير السهولة التي يمكن للمستخدم من خلالها فهم البيانات واستخدامها وتحليلها بشكل صحيح. يتم تحديد درجة قابلية التفسير إلى حد كبير من خلال كفاية وعدم غموض تعاريف المفاهيم والسكان المستهدفين والمتغيرات والمصطلحات التي تقوم عليها البيانات.

- تتضمن السلامة المنهجية اعتماد المنهجية وإمكانية الوصول إليها لحساب قيم المؤشرات والتي ينبغي أن تتسق مع أفضل الممارسات وأن تعتمد على التقنيات الحديثة

- تعكس وتقنية البيانات الفترة الزمنية ما بين بين توفرها والحدث أو الظاهرة التي تصفها وذلك في سياق الفترة الزمنية التي تكون فيها المعلومات ذات قيمة ولا تزال معمولاً بها. كما أنها ترتبط بالجدول الزمني لعمليات صنع القرار وفقاً للمؤشرات الوطنية الرئيسية و بناء على ذلك، يتوقع أن تكون قيم المؤشرات الوقتية متوفرة في الوقت المناسب عند اتخاذ القرارات.

(78) درجة الصحة هي درجة تمثيل المقياس للأداء الفعلي بشكل ملائم وبترايط وثيق مع أهداف البرامج والسياسات والأنشطة. يتم تحديد الأهمية النسبية للخصائص المذكورة أعلاه من خلال الغرض المرجو من استخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية. إذا تم استخدام المؤشرات في إطار مراقبة تنفيذ سياسة أو برنامج أو أنشطة محددة كمقياس لفعالية وكفاءة العملية المعنية خلال فترة زمنية معينة، فإن أهم الخصائص هي تلك التي تضمن توافر المعلومات وإمكانية استخدامها لأغراض المراقبة. ومن ناحية أخرى، إذا تم استخدام المؤشرات التقييم الموقف الحالي لدولة ما وربما لتحديد الموقف المرغوب فيه فإن قضيتي المقارنة والصحة المنهجية تصبحان الأكثر أهمية. وعلى أي حال، تنصح فرق الرقابة أثناء مرحلة الإعداد للرقابة أو التقييم بالتوصل لفهم دقيق لغرض تطوير نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية وبالتالي تقييم الأهمية النسبية للخصائص. و بناء على هذا الفهم، يمكن دمج خصائص ملائمة المؤشرات للاستخدام ضمن نموذج النضج.

(79) في حالة خاصة عند استخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية لغرض الرصد المستمر لتنفيذ سياسة أو برنامج أو نشاط ، يمكن تشكيل نموذج النضج التقريبي لمدى ملاءمة المؤشرات للاستخدام على النحو التالي:

التعريف	مستويات النضج
لا توجد مؤشرات أو الخصائص غير متوفرة	المستوى 0:
تلبي مجموعة المؤشرات خصائص الوقتية والتوافر والموثوقية.	المستوى 1:
تلبي مجموعة المؤشرات خصائص الصحة وقابلية المقارنة والسلامة المنهجية	المستوى 2:
تلبي مجموعة المؤشرات خصائص الاتساق وقابلية التفسير والاستمرارية	المستوى 3:

(80) وفي حالة خاصة عند استخدام نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية لغرض تحليل الظرف والمقارنات الدولية، مثل مؤشر الرفاه المركب الذي تقدمه المنظمات فوق الوطنية (أي مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة أو مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمكن تجهيز نموذج النضج تقريبي لمدى ملاءمة مؤشرات الاستخدام. على النحو التالي:

التعريف	مستويات النضج
لا توجد مؤشرات أو الخصائص غير متوفرة	المستوى 0:
تلبي مجموعة المؤشرات خصائص قابلية المقارنة والصلاحية الصحة المنهجية	المستوى 1:
تلبي مجموعة المقاييس خصائص إمكانية الوصول والموثوقية و قابلية التفسير.	المستوى 2:
تلبي مجموعة المؤشرات خصائص الاتساق والاستمرارية والتوقيت المناسب.	المستوى 3:

6.4 اتساق نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية مع الأنشطة

الأخرى

(81) لا يمكن تحقيق الكثير من النتائج من قبل الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية التي تعمل بمنعزل. إن النهج الحكومي الشامل يدرك الطبيعة الشاملة للأهداف والجهود الوطنية التنموية المستدامة المتعلقة بها و لا سيما فيما يتعلق بالسياسات العامة المعقدة. يسعى هذا النهج إلى نقل تركيز النشاط الحكومي نحو النتائج والآثار التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها بدلا من العمليات لاي برنامج أو وكالة. وبالتالي، إن النهج الحكومي الشامل ينقل وحدة تحليل الإدارة و الأداء وقياس الأثر وإعداد التقارير والتقييم من حدث منفصل بمفرده إلى قضايا عامة تتعلق بتحقيق النتائج. وهذا يعكس المساهمات ذات الصلة لمختلف البرامج والمبادرات ويطرح أسئلة حول درجة التوافق والتنسيق بين الجهود ذات الصلة. كما يتضمن هذا النهج دراسة الروابط بين الآليات والبرامج والمبادرات المؤسسية.

(82) من وجهة نظر انظمة المؤشرات ، ينطوي النهج الحكومي الشامل على تقييم ترابط نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية قيد الرقابة مع المؤشرات المستخدمة في مختلف البرامج أو السياسات أو النشاطات الحكومية. هذا الاتساق يعني استخدام المؤشرات المناسبة و التي تملك تعاريف مشابهة. إن البرامج والسياسات والأنشطة الحكومية يجب أن تستخدم نفس الافتراضات الأساسية وأن يتم تطويرها في نفس السيناريوهات. ينبغي أن يستند اتساق مؤشرات تقييم السياسات إلى تحليل العلاقة بين السياسات العامة. على سبيل المثال، السياسات قد تتعكس أو تكمل بعضها البعض أو تزدوج أنشطتها. وبالتالي، يجب أيضا مواءمة قيم المؤشرات ذات الصلة. نظرا لأن جميع البلدان وجميع الأطراف المهتمة التي تعمل في إطار الشراكة التعاونية، وافقت على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب أن يتوافق نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية المستخدم مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة من حيث تعاريف المؤشرات ومن حيث القيم المستهدفة.

(83) ينبغي الإشارة إلى أن تقييم اتساق نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية مع الأنشطة الأخرى لا يتطلب بالضرورة تحليل جميع الأنشطة الحكومية ضمن عملية رقابة واحدة. قد يكون هكذا تمديد لنطاق الرقابة أمرا غير عملي. وفي هذا الصدد، فإن تقييم الاتساق يهدف إلى معرفة ما إذا كان النظام قياس

الأداء و الأثر المقصود يعمل كجزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتنفيذها. يمكن صياغة نموذج النضج المقابل على النحو التالي:

التعريف	مستويات النضج
تحقيق الأهداف لا يتسم بالمؤشرات أو أن الأهداف لا تتماشى مع أهداف الأنشطة أو البرامج الحكومية الأخرى	المستوى 0: لا يوجد مؤشرات أو روابط
لدى الأنشطة والبرامج والسياسات الحكومية المختلفة نفس الافتراضات الأساسية	المستوى 1: الافتراضات متسقة
المؤشرات الوطنية الرئيسية المتعلقة بمختلف الأنشطة والبرامج و السياسات الحكومية وغيره لها نفس الأسماء والتعاريف - المؤشرات الوطنية الرئيسية المتعلقة بمختلف الأنشطة والبرامج و السياسات الحكومية وغيره لها نفس القيم	المستوى 2: التعاريف و القيم متسقة
- تعيين لجنة/جهة مسؤولة لضمان الاتساق بين المؤشرات الوطنية الرئيسية لمختلف البرامج المساهمة في هدف أو أهداف التنمية المستدامة -درجة التوافق و التنسيق بين الجهود ذات الصلة مع هدف / أهداف التنمية المستدامة - المؤشرات الوطنية الرئيسية المرتبطة بمختلف الأنشطة الحكومية والبرامج و السياسات و غيره، على اتساق مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في تعاريف المؤشرات و قيمها المستهدفة .	المستوى 3: الاتساق مع أهداف التنمية

6.5 جدوى وصلاحيه مؤشرات القيم المستهدفة

(84) إحدى المسائل الحاسمة في تقييم التعهدات أو الانظمة أو العمليات أو البرامج أو الأنشطة أو المنظمات الحكومية هي ما إذا كانت الأهداف التي حددها البلد واقعية. تعتبر نفس النتائج المحققة منخفضة جدا في حالة تحديد أهداف متفائلة وعالية جدا في حالة تقدير الأهداف بشكل متحفظ

(85) تسعى مجموعة الأسئلة في هذا المجال إلى توضيح ما إذا كانت الافتراضات المستخدمة عند اختيار تلك الأهداف مذكورة بوضوح. كما تسعى إلى ضمان توافر البيانات الأساسية للمؤشرات المحددة و وجود رابط بين الإجراءات المتخذة والنتائج المقصودة تتمثل إحدى الأدوات المهمة لتحليل جدوى وصلاحيه هدف السياسة في مقارنة التغييرات السنوية المتوقعة في قيم المؤشرات في الحالات المتماثلة في الممارسات الوطنية والدولية. و اخيرا، يجب أن يتضمن الأساس المنطقي السليم للقيم المستهدفة تقييما لقيم المؤشرات في المواقف المختلفة الممكنة (في ظل ظروف غير متوقعة) بما في ذلك الظروف الخارجية والوضع الاقتصادي الكلى والمجريات المختلفة لتعهدات الحكومة والانظمة والعمليات والبرامج وتنفيذ الأنشطة وغيرها. كما قد يشمل تحليل للمخاطر ذات الصلة. يمكن صياغة نموذج النضج المقابل على النحو التالي:

التعريف	مستويات النضج
حقيق الهدف لا يتسم بالمؤشرات أو المؤشرات لا تحتوي على قيم مستهدفة أو لا وجود لأساس منطقي للقيم المستهدفة للمؤشرات	المستوى 0: لا يوجد مؤشر أو أساس
الافتراضات المستخدمة في الأساس المنطقي مذكورة بوضوح البيانات الإحصاءات المستخدمة كافية وموثوقة البيانات الأساسية للمؤشرات غير كاملة	المستوى 1: الافتراضات صريحة

<p>الافتراضات المستخدمة في الأساس المنطقي ممكنة. الأساليب المستخدمة للتنبؤات السليمة (على سبيل المثال، إن التغييرات المتوقعة في قيم المؤشرات قابلة للقياس والطرق السليمة بشكل مباشر أو بالتوافق مع المعايير الوطنية أو الدولية).</p>	<p>المستوى 2: الافتراضات الممكنة والطرق السليمة</p>
<p>- تؤخذ الحالات غير المتوقعة في الاعتبار على النحو الواجب في الأساس المنطقي. - يتم تحديد المخاطر الأكثر أهمية وتقييمها وإدارتها بشكل صحيح.</p>	<p>المستوى 3: الحالات غير المتوقعة والمسيطر عليها</p>

6.6 كفاية إجراءات الرصد والتقييم

(86) لكي تكون أداة إدارية فعالة، يجب أن تدرج المؤشرات الوطنية الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. يعد إعداد التقارير عنصرًا أساسيًا في أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية. قد يتم تقديمها من قبل الحكومة أو المؤسسات المسؤولة الأخرى. كما أن توافر المعلومات أمر هام جدًا. يجب أن تكون هذه التقارير متاحة للعمامة ويمكن نشرها على المواقع الرسمية للمؤسسات الحكومية بإمكان التطوير و التوظيف السليم لنظام المؤشرات الوطنية الرئيسية (إيلاء الاهتمام لبيئة المراقبة وتقييم المخاطر ونشاطات المراقبة والمعلومات والاتصالات والرصد) أن يساهم في إجراء حوار وطني صحي بين المواطنين وصانعي القرار الحكوميين من أجل تحقيق مستوى معقول من التفاهم حول مقاييس الأداء الحالي والتقدم الوطني والوضع النسبي. يمكن صياغة نموذج النضج المقابل على النحو التالي.

(87) يمكن إجراء قياس تحليل التكلفة والعائد من خلال مقارنة التكاليف مع المخرجات والنتائج.

التعريف	مستويات النضج
لا يجري الرصد والتقييم أو يتم بشكل غير رسمي و / أو غير منتظم	المستوى 0:
-وظائف عملية الرصد وتدفعات المعلومات ومصادر البيانات مذكورة بالتفصيل. - يتم تقديم التقارير بانتظام و هي تحتوي على مجموعة محددة مسبقا من المعلومات.	المستوى 1:
- هناك إجراء رسمي لقياس الأداء تراعي بوضوح جودة المؤشرات (قيم المؤشرات ودقة القياس و غيره). - هناك إجراء رسمي لاتخاذ القرارات في حالة حدوث مشاكل.	المستوى 2:
-تتماشى الإجراءات المستخدمة مع أفضل الممارسات الوطنية والدولية في قياس الأداء .	المستوى 3:

6.7 تقييم تحقيق الأهداف

(88) إحدى وظائف الأجهزة العليا للرقابة المرتبطة بالعمل مع المؤشرات الوطنية الرئيسية و المحددة في اتفاقات مكسيكو تتمثل في استخدام المؤشرات للتقييم التقدم الوطني وإعداد التقارير عنه. يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام المعلومات ذات الصلة الواردة في المؤشرات الوطنية الرئيسية لتوفير "بطاقات تقرير" عن حالة وتقدم البلد في منطقة معينة أو بشكل عام. و مرور الوقت، يمكن أن تستخدم الأجهزة العليا للرقابة هذه المعلومات أيضا لتقييم التوجهات ومقارنة أداء الدولة بأداء الدول الأخرى. وفي هذا الصدد يمكن اعتبار استخدام الجهاز الأعلى للرقابة معلومات المؤشرات الوطنية الرئيسية مختلفا عن رقابة الأداء ولكنه مع ذلك خطوة طبيعية بالنسبة إلى العديد من

الأجهزة العليا للرقابة والتي تجري بشكل متزايد عمليات رقابة الأداء.

(89) في حال الجهاز الأعلى للرقابة إجراء تقييم لتحقيق الأهداف يمكنه الاعتماد على مجموعة المؤشرات المستخدمة في نظام تقييم الأداء الحالي أو على مجموعة من المؤشرات التي تم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض. في الحالة الأولى، من الضروري مراعاة جميع المخاطر المرتبطة بأوجه القصور في أداء نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية و الموضح في الأقسام السابقة. في الحالة اللاحقة، يجب مراجعة مجموعة المؤشرات المقترحة باستخدام نفس الأسئلة مقابل نظام المؤشرات الوطنية الرئيسية الحالي. وعلى أية حال، فإن مجموعة المؤشرات وقيمتها المستخدمة لتقييم تحقيق الأهداف وفقا لمبادئ ISSAI 300 ومتطلبات ISSAI 3000 والمبادئ التوجيهية GUID 9020 يجب أن يتم إيصالها إلى الجهات التي تم الرقابة عليها أو تقييمها، وإذا لزم الأمر إلى مستخدمي تقارير الرقابة أو التقييم المستهدفين. وفقا للتوجيهات الدليل 9020، قد تكون هناك حاجة أيضا إلى الطرق الإحصائية وطرق الاقتصاد القياسي المناسبة لتأخذ في الاعتبار عوامل الالتباس المحتملة عند تقييم تحقيق أهداف السياسة.

(90) في بعض الحالات، قد يعتبر تحديد الأهداف وتقييم التقدم نحو تحقيقها خارج ولاية الجهاز الأعلى للرقابة وإنما أكثر تمشيا مع وظائف المسؤولين المنتخبين ومدراء البرامج. في هذه الحالة، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يحد مشاركته في تجميع وتوليف المعلومات المتعلقة بالمؤشرات لتقديم نظرة عامة عن أداء البلد مما يسمح لصانعي القرار باستخدام هذه المعلومات لاستخلاص الاستنتاجات حول موقف البلد والتقدم المحرز فيه. وعلى أية حال، فإن قرار الجهاز الأعلى للرقابة عما إذا سيقوم بالعمل وكيفيته بخصوص المؤشرات الوطنية الرئيسية يجب أن يكون فقط نتيجة لوضع المحدد بما في ذلك ولاية وإمكانات الجهاز الأعلى للرقابة وكذلك احتياجاته وأولوياته الوطنية.

الملحق أ- التعاريف

رقابة الالتزام	رقابة الالتزام هي عبارة عن تقييم مستقل لما إذا كان موضوع معين يتوافق مع متطلبات الهيئات ذات الصلة كمعيار. تتم عمليات رقابة الالتزام من خلال تقييم مدى توافق الأحداث والمعاملات المالية والمعلومات من جميع النواحي الجوهرية مع المتطلبات التي تعمل الجهة الخاضعة للرقابة (وفقاً لمعيار ISSAI 400)
الاقتصاد	مبدأ الاقتصاد يعني تقليل تكلفة الموارد. يجب أن تكون الموارد المستخدمة متوفرة في الوقت المناسب وبالكمية و الجودة المناسبة و بأفضل سعر (وفقاً لمعيار ISSAI 300)
الفعالية	يتعلق مبدأ الفعالية بتحقيق الأهداف الموضوعة و الوصول إلى النتائج المرجوة (وفقاً للمعيار ISSAI 300)
الكفاءة	مبدأ الكفاءة يعني الحصول على أقصى نتيجة من الموارد المتاحة و هو يتعلق بالعلاقة بين الموارد المستخدمة و المخرجات التي تم الحصول عليها من حيث الكمية والجودة والتوقيت (وفقاً للمعيار ISSAI 300)
التقييم	تقييم السياسة العامة هو عبارة عن اختبار يهدف إلى تحديد مدى فائدة هذه السياسات. فيقوم بتحليل أهدافها وتنفيذها ومخرجاتها ونتائجها وآثارها بشكل منتظم قدر المستطاع وقياس الأداء من أجل تقييم فائدتها. لهذا أصبح التقييم مهماً بشكل متزايد للمناقشة العامة حيث يجب على القادة السياسيين اتخاذ القرارات بناء على الأدلة (وفقاً للمبادئ التوجيهية 9020).
المؤشر	المؤشر هو مقياس كمي أو نوعي يصف الظروف الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من الظروف على مر الزمن.

الموارد المستخدمة (مؤشرات المدخلات)	تمثل مؤشرات المدخلات الموارد المستخدمة مثل المواد والطاقة والجهد والمال المستخدمة لتحقيق النتائج.
المؤشرات الوطنية الرئيسية	مجموعة المؤشرات التي تستخدمها الحكومة لتحديد الأهداف ومراقبة التقدم وقياس تحقيق الأهداف وقياس فعالية الأنشطة أو البرامج أو السياسات أو العمليات أو المبادرات الحكومية.
مؤشرات المحصلة	تقيس مؤشرات المحصلة التغييرات التي تهم المجتمع بشكل مباشر مثل مستويات التحصيل العلمي.
مؤشرات النتائج	تقيس مؤشرات النتائج التغييرات في حجم المنتجات أو الخدمات المقدمة مثل عدد عمليات الاعتقال أو تدابير إنفاذ القانون. هذه الأنواع من المؤشرات مهمة لأن النتائج تحصل عادةً أملاً بتغيير المحصلة
رقابة الأداء	رقابة الأداء هي عبارة عن فحص مستقل وموضوعي وموثوق فيما إذا كانت المبادرات أو الانظمة أو العمليات أو البرامج أو النشاطات أو المنظمات الحكومية تعمل وفقاً لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كانت هناك مجالاً للتحسين.
التقدم	التقدم يعني "تحسين حياة المجتمع" من وجهة نظر أفراد المجتمع. يمكن تعريف التقدم أيضاً بأنه النجاح في تحقيق الأهداف التي حددتها العملية السياسية أو أي نوع آخر من المشاركة المدنية التقدم هو مفهوم متعدد الجوانب وعادةً ما يشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جنباً إلى جنب مع المجالات الأخرى الحيوية للسكان (على سبيل المثال، الثقافة أو جودة الحوكمة). على الرغم من أن التقدم ينطوي على التغيير نحو الأفضل، يجب أن يشمل أي مقياس للتقدم أيضاً مقياساً للتباطؤ.
درجة الملائمة	ملائمة السياسة تعني مدى كفاية أهدافها المتعلقة بالاحتياجات الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية التي كان ينبغي لهذه السياسات تحقيقها (وفقاً للمبادئ التوجيهية في الدليل 9020).

المنفعة

تتناول المنفعة سؤال ما إذا كان تنفيذ أي سياسة مجدية و يراعى جميع التأثيرات المباشرة (النتائج) و التأثيرات غير المباشرة (الآثار) حتى غير المقصودة أو غير المتوقعة من ناحية، والاحتياجات التي ينبغي لهذه السياسة تلبيتها من ناحية أخرى (وفقا للمبادئ التوجيهية في الدليل 9020).

الملحق ب . المصادر الرسمية

1. حددت جهود الأمم المتحدة لتنظيم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المبدأ التوجيهي في تطوير واستخدام المؤشرات الوطنية الرئيسية على المستويين الدولي والوطني. تمت الموافقة على إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة غاياتها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الاجتماع الثامن والأربعين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والذي عقد في مارس 2017.

2. كجزء من مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل الرعاية الاجتماعية، تم إحراز تقدم كبير في تطوير منهجية قياس تقدم المجتمعات ورفاه الشعوب. المفاهيم الأساسية مبينة في المنشورات التالية :

- هول جي وآخرون (2010)، ”إطار لقياس تقدم المجتمعات“، أوراق عمل إحصائية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 05/2010، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي(2008) ، دليل مؤشرات البناء المركبة: المنهجية ودليل المستخدم، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2013)، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس الرفاه الذاتي، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس .
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016)، الهيئات العليا للرقابة والحوكمة الرشيدة: المراقبة والتفاهم والتنبؤ، مراجعات الإدارة العامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.
- ايكستون س و م. شينفيل (2018) ، ” استخدام السياسة لمؤشرات الرفاه: وصف تجارب الدول“ ، أوراق عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رقم 07/2018 ، دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

3. يمكن الاستفادة فيما يتعلق بمواضيع الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي وكذلك استخدام المؤشرات التقييم الاستقرار على المستوى الوطني من دراسات صندوق النقد الدولي لتنظيم الاقتصاد الكلي. تتضمن أهم الوثائق:

- "سياسة الحوكمة الكلية: الإطار التنظيمي" (2011).
 - "الجوانب الرئيسية لسياسة الحوكمة الكلية - ورقة المعلومات الأساسية" (2013)
4. بغرض تقييم جودة المؤشرات لرصد تنفيذ السياسات، تم تطوير مجموعات مختلفة من المعايير، بما في ذلك مؤشرات RACER المقدمة في مجموعة أدوات التنظيم الأفضل للمفوضية الأوروبية (2017).
5. بالإضافة إلى المنشورات المذكورة أعلاه توجد العديد من الأدوات التي تساعد مدققي الحسابات بشكل رئيسي في وضع معايير التدقيق وتحديد أفضل الممارسات. تم تصميم هذه الأدوات لجميع موضوعات التدقيق وبالتالي، يمكن استخدامها لإنشاء وتطبيق المؤشرات الوطنية الرئيسية. الأدوات الأكثر استخداماً تتضمن:
- قاعدة بيانات مراجعة يوروساي التي تحتوي على تقارير التدقيق حول المواضيع المختلفة من أعضاء يوروساي (<https://www.eurosai.org/en/databases/audits>).
 - يمكن مشاركة التجربة في تطوير أنظمة المؤشرات الوطنية الرئيسية في إطار المشروع الدولي لتبادل المعلومات المقارنة (<https://biep.nku.cz/>) BIEP. وتعتبر هذه الأداة بمثابة منصة للتعاون والتواصل بسهولة بين المراقبين في جميع أنحاء العالم.
 - قاعدة المعرفة حول المؤشرات الوطنية الرئيسية مصدر المعلومات من مجموعة عمل الإنتوساي حول المؤشرات الوطنية الرئيسية (kniknowledgebase.org)